

تغير بنية العائلة الجزائرية بعد الاستقلال الوطني

رابح درواش*

استلم بتاريخ: 2018/09/10

قيم بتاريخ: 2018/10/18

ملخص

إن الغاية المتوخاة من هذا العمل تكمن في إبراز دور العائلة في حل المشكلات الناجمة عن مخلفات الاستعمار نظرا لعجز الدولة غداة الاستقلال عن القيام بالمهام الخدماتية والاستجابة لمتطلبات المرحلة. حيث ركزت انشغالها على رفع تحديات أخرى تتمثل في بعث تنمية اقتصادية وتعليمية وتشريعية لاستدراك التخلف الكبير في هذا المجال. كما سنباحول أيضا معرفة الطريقة التي تكيفت بها العائلة مع السياسات التي انتهجتها الدولة وانعكاسات تلك السياسات على العائلة.

الكلمات الدالة

العائلة؛ التحديث؛ التغيير الاجتماعي؛ الثورة الصناعية؛ التمدن؛ الحركات النسوية.

Résumé

Changement de la structure familiale algérienne après l'indépendance nationale

Le but de ce travail est de mettre en évidence le rôle de la famille dans la résolution des problèmes causés par les conséquences du colonialisme en raison de l'incapacité de l'État, juste après l'indépendance, d'assurer les services et de répondre aux exigences du moment. Les efforts de l'Etat étaient concentrés sur la nécessité de relever les autres défis du développement économique, éducatif et législatif afin de surmonter le sous-développement important dans ce domaine. Nous essaierons également de voir comment la famille s'est

* قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2.

adaptée aux politiques adoptées par l'État et aux conséquences de ces politiques pour la famille.

Mots-clés

Famille ; modernisation ; changement social ; révolution industrielle ; éducation ; mouvements de femmes.

Abstract

Change in Algerian family structure after national independence

The purpose of this work is to highlight the role of the family in solving the problems caused by the consequences of colonialism because of the incapacity of the state, just after independence, to provide services and meet the demands of the moment. State efforts were focused on meeting the other challenges of economic, educational and legislative development in order to overcome significant underdevelopment in this area. We will also try to see how the family has adapted to the policies adopted by the state and the consequences of these policies for the family.

Keywords

Family; modernization; social change; industrial revolution; schooling; women's movements.

1. مقدمة

تفرض الأدبيات السوسيولوجية النظرية المتناولة لموضوع التغيير الاجتماعي منهاجاً خاصاً يقتضي الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتكاملة، الهدف منها توجيه البحث وهي تتلخص فيما يلي:

ما الذي يتغير، كيف يتغير وبأي سرعة، في أي اتجاه وماهي عوامل التغيير، ما هي نقطة البداية والنهاية؟

سنقيد في مداخلتنا بالتساؤلات السابقة دون اتباع تحليل آلي للتغير أي أننا سنجيب عن التساؤلات السابقة ضمنياً أثناء تحليلنا للمحاور الآتية:

- دور العائلة في حل المشكلات الناجمة عن مخلفات الاستعمار خاصة وأن الدولة كانت عاجزة عن القيام بالمهام الخدماتية والاستجابة لمتطلبات المرحلة، إذ أن الدولة آنذاك كانت منشغلة بتحديات أخرى تتمثل في بعث تنمية اقتصادية وتعليمية وتشريعية لاستدراك التخلف الكبير في هذا المجال؛
- وفي المحور الثاني سنركز على الطريقة التي تكيفت بها العائلة مع السياسات التي انتهجتها الدولة وانعكاساتها على العائلة.

وقبل تحليل الموضوع نحاول إعطاء تعريف لمفهوم البناء الاجتماعي كما جاء في الفكر الاجتماعي.

2. مرحلة الاستقلال: العائلة في مواجهة التحديث

بعد انتهاء الثورة التحريرية، واصلت العائلة الجزائرية في أداء أدوارها كخلفية قاعدية في المجتمع. فإذا كانت أثناء الاحتلال قد حلت محل القبيلة-المفتتة من حيث تحديد هوية الأفراد وتسيير شئون أعضائها، فإنها بعد الاستقلال واجهت مخلفات حرب التحرير المتمثلة في حرمان حوالي 300.000 من الأطفال أو الشباب من مراقبة ودعم آبائهم المتوفين (مانع، دون سنة). يضاف إليهم عدد كبير من الأرامل والمعطوبين، الذين لم يعد بمقدورهم التكفل بأنفسهم ومن هنا فقد تكفلت العائلة بكل هؤلاء الأصناف التي تركتها الحرب، ولم تستطع الدولة التكفل بهم.

فالبؤس والفقر والتحولات التي حدثت بعد الحرب قد تم استيعابها من طرف العائلة وبدون أزمات كبرى. وقد استرجعت في نفس الاتجاه دورها التربوي والاجتماعي، بالرغم من طموحات الأفراد الشخصية للعيش حياة مستقلة، ومع ذلك فإن العائلة بقيت واستمرت ليس فقط لمواجهة عوامل مخلفات الحرب التحريرية ولكن لمواجهة عوامل التحديث والعصرنة المنتهجة بعد الاستقلال. فمعالم التغير في العائلة بعد الاستقلال تتحدد في ثلاثة عوامل هي: أثار حركة التنمية الاقتصادية التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي تركز في الغالب في المدن الكبرى؛ مما أدى إلى استقطاب الكثير من النازحين من الريف إلى المدينة. يضاف إلى هذا عامل التعليم الذي أصبح مطلباً عائلياً يرى فيه الأولياء طموح أبنائهم وتعويضاً مما حُرّموا منه أثناء الفترة الاستعمارية؛ فكان الإقبال على المدارس واسعاً.

كما يبرز تغير العائلة أيضاً في احتداد النقاش حول قانون الأسرة الذي يوضح بشكل جلي الوعي المتصاعد داخل الأسرة والذي يمكن تفسيره برغبة الأفراد في تحويل الزواج إلى عقد بين شخصين يخضع لقوانين مؤسساتية، بعدما كان في الماضي عقداً عائلياً.

أ. حركة التنمية الصناعية

كانت الجزائر عشية الاستقلال بحاجة إلى إعادة البناء السياسي؛ ولذلك أعطت الأولوية لهذا القطاع لتكوين المؤسسات الضرورية لتسيير البلاد ووضع الإجراءات الأمنية لذلك. ورغم ذلك فإن الحاجة الاقتصادية دفعت الدولة إلى تغيير أولوياتها، نحو بناء الاقتصاد من حيث تبني برامج اقتصادية تنموية طموحة خصصت لها ما يقارب 29.56 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه المشاريع لم تحقق أهدافها كلية؛ مما دفع إلى تحديد أهداف سياسية واضحة في هذا الجانب، حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 "يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها على خلق صناعات جديدة ستسمح بدورها بتنشيط الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة (مانع، دون سنة).

وقد مرت المشاريع التصنيعية في الجزائر بمراحل هامة هي:

المرحلة الأولى: وقد سطرت بين 1967 و1977 ثلاث خطط وطنية، حيث أعطت الأفضلية لبناء صناعة ثقيلة وتوسيع القطاع العام، وقد خصص في الثلاثي الأول ما قيمته 5.4 مليار دينار نصفه أنفق في مشاريع صناعية تخص الصناعات البترولية، في حين خصص 1.2 مليار دينار لإتمام مصنع الحديد والصلب قرب عنابة الذي بدأ العمل به في 1969، وقد استأثرت الصناعة خلال هذه المرحلة ما قيمته 52% من ميزانية المخطط" (مانع، بدون سنة).

وقد استمر استثمار الدولة في القطاع الصناعي في المخططات الموالية، خاصة في قطاع الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والهندسية من أجل بناء قاعدة للنمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من 1978 إلى سنة 1989، حيث تم التراجع عن المشاريع الكبرى المكلفة جداً لصالح مشاريع الصناعات الخفيفة الموزعة على المناطق الصناعية بالمدن الصغيرة والمتوسطة؛ من أجل تلبية الاحتياجات المحلية مثل صناعة مواد البناء وغيرها (بومخلوف، 2001).

وقد ترتب عن حركة التصنيع هجرة واسعة ساهمت في ارتفاع سكان الحضر. حيث بلغت نسبة التحضر 38% من مجموع السكان في 1968، كما سجلت هجرة 1.7 مليون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول 1: التمدن والهجرة الريفية في الجزائر (بمليون نسمة)

1977	1973	1966	
16.9	14.7	11.8	مجموع السكان
7.10	5.7	3.9	سكان الحضر
% 42	% 39	% 33	النسبة المئوية للتحضر
9.8	9	7.9	سكان الريف
% 58	% 61	% 67	النسبة المئوية للريفيين

المصدر: على مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة؛ دراسة في علم الإجمام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 128.

نستنتج من هذا الجدول أن الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية التي وقعت بين 1966 و1977، ارتفعت تبعاً للبرامج الصناعية والاقتصادية لفترة 1966 و1977 المشار إليها سابقاً. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بعد ذلك، في منتصف الثمانينات وخلال التسعينات حيث عرفت الجزائر توجهاً جديداً، تمثل في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وقد استمر التدهور خاصة في القطاع العمومي الذي بلغت نتائجه خلال السداسي الأول من سنة 2001، 0.06 %، ولم يتطور محيط المؤسسة الجزائرية في هذه الفترة (مانع، بدون سنة).

وقد ترتب عن هذه الوضعية توترات اجتماعية حيث تأثر الطرف الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001 بشكل كبير بالمشاكل الهيكلية المرتبطة على وجه الخصوص بالحاجات في مجال الشغل والسكن -علماً أن هذان العاملان يعتبران من مقومات العائلة، فلا يمكن أن نتصور وجود عائلة بدون سكن أو مورد اقتصادي-. إن النتائج الأولية للتحقيق لدى الأسر حول النشاط والشغل والبطالة خلال السداسي الثاني لسنة 2001 تشير إلى ما يلي:

عدد السكان العاملين:	8.690.854 شخصاً
عدد السكان المشتغلين:	6.179.992 شخصاً
عدد السكان العاطلين عن العمل:	2.510.892 شخصاً أي نسبة 28.89 % ⁽²⁾

وقد تدهورت كثيراً وضعية الشباب في مجال الشغل منذ سنة 1987، وهذا من شأنه أن يزيد من متاعب العائلة حيث انتهى نفس التقرير لجوان 2002 إلى تأكيد استمرار

التدهور الاقتصادي والاجتماعي معاً؛ إذ يسجل تأخر انفتاح الاقتصاد في الإتيان بثماره للسكان الذين لا يزالون يعانون من مختلف الانعكاسات الناجمة عن التدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي والمتمثل فيما يلي:

- رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع؛
- تسريح العمال؛
- تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي.

وقد تم تسريح الكثيرين من أرباب الأسر مما اضطرها إلى دفع جميع أعضائها القادرين على العمل إلى البحث عن عمل، للحصول على مورد اقتصادي ليس فقط تلك التي فقد معيها شغلها، بل حتى تلك التي احتفظ فيها رب الأسرة بعمله لم يعد دخله يكفي؛ الأمر الذي فسح المجال للنساء لطلب العمل. كما تغيرت قيم الزواج إذ أصبحت المرأة تشتترط فيمن يتقدم إلى خطبتها أن يكون له دخل ومسكن خاص به مستقل عن الأهل، وفي حالة ممارستها للشغل فهي تطالب بالاستمرار فيه بعد الزواج كشرط يحافظ لها على مكانتها، ويحقق لها طموحاتها وتطلعاتها، ليس في الكسب المادي وإنما أيضاً المكانة الاجتماعية. وكما كانت الأسرة في ضل بحثها عن العمل قد تضطر إلى الانتقال والهجرة من مكان إلى آخر؛ فتصدعت العلاقات القرابية وصارت هذه العلاقات تساير الظروف بدل الالتزام (المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، 2001).

ب. انتشار التعليم

لقد أفضت ديمقراطية التعليم إلى مشاركة تدريجية و متزايدة الأهمية في فترة أولى في التعليم المتوسط، ومن ثم التعليم الثانوي وفي النهاية التعليم العالي. وغيّرت هذه الديناميكية شيئاً فشيئاً هيكلية التوزيع السكاني بحسب المستوى التعليمي المتحصل عليه. وإذا أخذنا التعليم الثانوي والتكوين العالي بين 1987 و1998 كمثال نجد ما يلي:

انتقال نسبة النساء اللاتي بلغن هذين المستويين من التكوين على التوالي من 7.34 إلى 12.10 % فيما يخص التعليم الثانوي، ومن 1.92 إلى 3.62 % فيما يخص التكوين العالي خلال العشرية الممتدة بين 1987 و1998 (المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، 2000). بينما يتجه الفارق بين الجنسين إلى الزوال في المناطق الحضرية، فإن التقدم المسجل في المناطق الريفية ما زال لصالح الرجال، وهكذا فإن الفارق يتطور بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي بالكيفية الآتية: من 4.3 إلى 3.60 % ومن 4.70 إلى 4.50 % على التوالي في المناطق الحضرية، وفي المناطق الريفية

بين 1987 و1998 فيما يخص المشاركة في التعليم الثانوي (المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، 2000).

وعموماً فإن عدد المتدربين يزداد سنة بعد سنة ويعرف تزايداً مطرداً في حجم استقبال التلاميذ في كل المستويات التعليمية، ويمكن إعطاء مثال عن حجم التمدرس هذا بالإحصائيات التي وردت من وزارة التربية الوطنية للموسم الدراسي 1999-2000 كما في الجدول التالي:

جدول 2: حجم التمدرس حسب الطور الأول والثاني

718.311	التلاميذ الجدد المسجلون في السنة الأولى	
346.164	منهم بنات	
695.441	التلاميذ 6 سنوات المتدربون	
334.264	منهم بنات	
6.604.248	التلاميذ من 6 إلى 15 سنة في جميع الأطوار	
3.137.897	منهم بنات	

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية التخطيط، المديرية الفرعية للإحصائيات، التربية الوطنية بالأرقام للسنة الدراسية 1999-2000، فيفري 2000، ص 5.

جدول 3: حجم التمدرس في الطور الثانوي والتعليم العالي

921.969	أعداد التلاميذ	
516.519	من بينهم بنات	
345.824	الجدع المشترك	
180.687	من بينهم بنات	
518.388	التعليم العالي	
315.045	من بينهم بنات	
57.749	التعليم التقني	
20.787	من بينهم بنات	

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية التخطيط، المديرية الفرعية للإحصائيات، التربية الوطنية بالأرقام للسنة الدراسية 1999-2000، فيفري 2000، ص 7.

يمكن أن نستنتج أن المستوى العام للسكان من حيث التمدرس في ارتفاع مستمر، ويعد هذا أكثر أهمية فيما يخص الأطوار الأولى من المنظومة التربوية. وقد تطورت حصة السكان من النساء اللاتي بلغن المستوى الأول من المدرسة الابتدائية في المناطق الريفية. أما مكاسب ديموقراطية التعليم الأساسي فإن أثرها الكامل لا يظهر إلا على المدى الطويل. وبالرغم من التفاؤل الذي يظهر من عرض الإحصائيات حول حجم

التمدرس، إلا أن ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في الطور الثانوي في ارتفاع مستمر.

كما أن الفوارق الجهوية في التمدرس والتعليم ما زالت توجد على مستوى الجنسين، ويمكن ربط هذا الأمر بمدى اختلاف نطاق التغيير الاجتماعي والتمدن بين المناطق الناتجين عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، زيادة على نقص وسائل الاستقبال التعليمية في بعض المناطق وخاصة في جنوب البلاد، فإن عقلية الآباء ما زالت موجهة نحو العائلة الموسعة التقليدية حيث تعمل البنات والأولاد في البيت والأرض (مانع، بدون سنة). مما ينتج عنه استمرار لنفس الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع، لأن التربية خاصة تلك التي تتم في المدارس عادة ما تكون مختلفة عن تلك التي يُرَوِّد بها الأطفال في عائلاتهم.

ففي المدرسة يتعلمون التنافس حول مواضيع لا تتعلق بنيل رضى الوالدين أو الاستئثار بالأشياء المادية من أكل ولباس وغيرها، وإنما يدور ذلك حول التحصيل وإثبات الذات من خلال النجاح المدرسي وهذا ما يسهل الاندماج الاجتماعي. كما أن التعليم من شأنه تغيير الذهنيات فيما يخص الكثير من القيم الاجتماعية، والدليل على ذلك نزعة الشباب نحو استقلالهم، وتصورهم لحياة أسرية جديدة تختلف عن تلك التي اعتاد عليه الجيل السابق.

ومن النتائج التي تترتب عن تأثيرات التعليم ووسائل الإعلام المختلفة أن أصبح الجيل الجديد يطالب بتعديل قانون الأسرة، حسب المقترضات المستجدة في المجتمع، وهذا ما يجعلنا نعتبر المطالبة بتقنين الحياة الأسرية من علامات التغيير العائلي بعد الاستقلال، حيث نحاول أن نخصص له محورا نتطرق إليه من زاوية تاريخية مقارنة، لنقف على اتجاهات النقاش الدائرة حول هذا الموضوع اجتماعياً وتشريعياً وحتى إعلامياً.

ت. تقنين الحياة الأسرية

قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، كان التنظيم القضائي في بلادنا مثله مثل ما هو عليه في البلاد الإسلامية. وكان يخضع في معظمه إلى قواعد الشريعة الإسلامية في أصوله وفي نظام إجراءاته. ولما دخلت الجزائر في ظل الاحتلال واحتلتها واستوطنها عدد كبير من المدنيين والعسكريين من أجناس أوروبية مختلفة ومتنوعة، مما أثر على نظام القضاء في البلاد وأدى بالفرنسيين إلى محاولة طمس معلم القضاء الجزائري الإسلامي، وبعد أن عجزوا في تحقيق ذلك تركوا الجزائريين وشأنهم يطبقون قواعد الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية (مانع، بدون سنة).

ولما استردت الجزائر استقلالها بدأت تتخلص من الازدواجية القضائية، وإرساء نظام قضائي موحد وذلك منذ 1963، إلا أن جاءت مرحلة الإصلاح القضائي الشامل عام 1966 حيث صدرت عدة قوانين في شكل أوامر، منها قانون الإجراءات المدنية بما فيها الأحوال الشخصية.

وهذا ورغم كل المجهودات المعتبرة التي بذلها الجزائريون لإرساء قواعد دولة عصرية تحكمها القوانين، ولإصدار قوانين تنسجم مع الأنظمة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية من أجل إعادة بناء مجتمع جزائري متطور؛ فقد صعب عليهم أمر إصدار قانون ينظم الحياة الأسرية وينظم العلاقات القانونية بين الزوجين، وبينهما وبين أبنائهما. وذلك أن تشريع مثل هذا القانون بات أمراً ضرورياً تطلبتة التغيرات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع بشكل عام والعائلة بشكل خاص. فالزواج الذي كان يتم في العائلة التقليدية كان يتم بين عائلتين وبذلك يكون الالتزام في كل الأحوال، مهما كانت الخلافات أو سوء التفاهم بين العائلتين والجماعة العشائرية التي كانت شاهدة على الزواج، وما تقره العائلة أو الجماعة هو الذي يسري في الأفراد. وكان لهذا الإشراف دوراً هاماً في ضمان استمرار الزواج وبالتالي قلة الطلاق، لأن العائلة والجماعة العشائرية كانت بمثابة صمام الأمان للتناقضات التي قد تحدث بين الزوجين.

أما اليوم ومع تزايد استقلال الأسر الزوجية في حياتها عن الأهل والأقارب، أصبح أمر الزواج شخصي، مما أدى إلى ظهور الخلافات التي كانت كثيراً ما تقضي إلى الطلاق. وللحفاظ على حقوق الأطراف الأسرية كان لا بد من تشريع قانوني يحقق ذلك؛ لكن مع الأسف قد تأخر هذا القانون عن باقي الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب الأقصى. وفي هذا المجال تعتبر تونس سباقة في سن قانون الأسرة، إذ يعود إلى 13 أوت 1956، حيث ظهرت "المجلة" التي هي نفسها تطبق في المغرب الأقصى لكن تمتاز عليها بالحرية أكثر والأخذ بالشريعة الإسلامية. ففي المغرب الأقصى وضع في نوفمبر 1957 مشروع "المصنفة" أو "المدونة" القريبة من الشريعة الإسلامية. أما في الجزائر فبعد المشاريع الثلاثة لسنوات 1963 و1969 و1972 التي لم تحسم في الأمر، جاء مشروع 9 جوان 1984 ليطلب بوضع قانون للأسرة يجمع بين المجلة والمدونة.

أما قانون الأسرة الليبي، فيستمد مبادئه من الكتاب الأخضر للرئيس معمر القذافي القريب أيضاً من الشريعة الإسلامية.

والملاحظ أنه في كل الأقطار المذكورة سابقاً تشترك في اعتبار الأسرة "كخلية قاعدية للمجتمع" وأن الهدف من الزواج هو الإنجاب بفضل ممارسة جنسية شرعية. فالزواج يرغب فيه، أما العزوبية فاجتماعياً منبوذة، كما أن المرأة تنتقل من وصاية الأب إلى

وصاية الزوج المطالب بالإفراق عليها قانوناً. ويقر القانون التونسي أن على المرأة المالكة لرأس المال أن تُوجَّه لمساعدة زوجها في تكاليف المنزل.

وضمن قانون الأسرة التي اتخذته الدول الثلاثة يعتبر النسب أبوي بينما تنفرد تونس بإجازة النسب الأمومي. وقد تم تطوير قانون التبني فيها سنة 1958. ونفس الشيء نجد أن تعدد الزوجات مسموح به ولكن بشروط في حين القانون التونسي يمنعه.

ومن أجل التنظيم الديموغرافي للمجتمع تم تحديد سن الزواج كالآتي:

- المغرب: 18 سنة للذكور و15 سنة للإناث؛
- الجزائر: 21 سنة للذكور و18 سنة للإناث؛
- تونس: 20 سنة للذكور و17 سنة للإناث.

ومن ناحية فسخ الزواج عن طريق الطلاق، يمكن أن يكون بمبادرة المرأة في تونس ولكن قيّد ذلك بشروط، ويمكن أن يعاقب الرجل في حالة ارتكابه فعل الزنى في تونس. أما قانون الأسرة المغربي والجزائري فيركز على المرأة في ذلك. كما ينص هذا القانون فيما يخص الإرث على تأكيد القاعدة الإسلامية حيث تمنح للمرأة نصف ما يتحصل عليه الرجل (سعد، 1996).

ويعرف قانون الأسرة في الجزائر في السنوات الأخيرة نقاشاً حاداً، خاصة في مواد التي تتعلق بشرط الولي في الزواج وحقوق المطلقة في السكن. ولهذا الغرض تم تكوين لجنة لعرض مشروع تعديلي لقانون الأسرة الجزائري مع نهاية 2004؛ وهي تعكف على وضع مشروع تعديلي يقترح البقاء على حق الولي في الوصاية على البكر دون الثيب؛ فيكون لها اختيارياً دون إجبار عليها. وهذه قاعدة فقهية منصوص عليها في الكتاب والسنة، كان مسكوتاً عنها في قانون الأسرة رقم 84-11. كما أعطى المشروع الجديد القاضي حق المراقبة في مسألة تعدد الزوجات، حيث يكون الحق في إعلام الزوجة السابقة والجديدة، بما يتعلق بتعدد الزوجات واثبات حق البيت والكفالة المالية لتحقيق العدالة.

ولا يمكن غض الطرف عن تغير هام يمس الأسرة، وهو ظهور حركات نسوية تطالب بتوسيع مجال حرية المرأة، وإشراكها في مجالات الحياة. وهذا دليل آخر على توسع دائرة الديمقراطية في العائلة وفي المجتمع. والذي ينم عن تصاعد الوعي بالحقوق الفردية ورغبة في الاستقلالية، وتكوين حياة أسرية تختلف عن الحياة العائلية التقليدية؛ وكل هذا كان تحت تأثير انتشار التعليم وتمكين المرأة من ممارسة وظائف مختلفة وحصولها على مورد اقتصادي حقق لها التخلص من التبعية للرجل.

3. آليات تكيف العائلة مع التغيرات الاجتماعية في الجزائر

يتكيف الأفراد عادةً بما يسود في مجتمعه من عادات واصطلاحات وأنواق وآراء، ويمكن أن نطلق على هذه جميعاً طرائق الحياة الاجتماعية؛ فالتكيف الاجتماعي يعني اتفاق الأغلبية وانسجامها مع الاتجاهات السائدة أو التغيرات الجديدة في المجتمع.

ويزداد تكيف الناس بعناصر ثقافتهم كلما أمعنت هذه الثقافة في القدم ورسخت في عقلية المجتمع. ويلاحظ السائح العابر هذه الظاهرة ولكن الباحث الاجتماعي الذي يعيش في وسط من الأوساط الاجتماعية لا يلبث أن يتأكد منها.

ويبدو له بوضوح أن العادات السائدة هي في نظر أصحابها أفضل العادات، ولا شك أن أي ثقافة تفيد إذا دخلت فيها آراء واختراعات جديدة ولكن بشرط أن يتكيف الأفراد بهذه الاتجاهات الجديدة، وهم غالباً ما يرفضونها لأن وسائلهم التي اعتادوا عليها في نظرهم هي الأفضل؛ ويزداد التمسك بالقديم في الريف عنه في الحضر. ومن البديهي أن درجة التكيف تكون أكبر في المجتمعات التي تسود فيها نظم وتقاليد مستقرة، منها في المجتمعات التي ما زالت تتجاذبها تيارات ثقافية مختلفة، أو التي تحاول اقتباس عناصر جديدة للثقافة (البدوي، 1988).

إن جهود الجزائر بعد الاستقلال اتجهت نحو تحقيق مجتمع حديث، يستند على ثروة بشرية متمدرسة وقاعدة صناعية متينة وتنظيم زراعي حديث. بالإضافة إلى نظام دولة ذات مؤسسات سياسية عصرية. والجهود المبذولة في هذه المجالات أحدثت تغيراً جذرياً في المجتمع الجزائري كان لها انعكاس على كل البنيات التي كانت تمثل ركائز البناء الاجتماعي التقليدي بما فيها العائلة.

أولاً: معالم انتشار الأشكال الجديدة للعائلة

بدا واضحاً بعد مرور فترة وجيزة من استقلال الجزائر أن أشكال جديدة للعائلة بدأت تظهر خاصة في المناطق العمرانية والمدن الكبرى. وقد اقترن وجودها بخصائص جغرافية وسكنية وبالمكانة الاجتماعية والمهنية وبالتمتية السائدة في مختلف المناطق.

جغرافياً فهي تتواجد في المدن في حين العائلات التقليدية يرتبط وجودها بالعالم الريفي عموماً. أما من حيث اتجاه توسعها جغرافياً فالأشكال الجديدة للعائلة يزداد وجودها من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب؛ وهذا يعني أن العائلات الجديدة مرتبطة بالتحديث والعمران.

سكنياً هذه العائلات التي يأخذ اتجاه تغييرها نحو اكتساب المزيد من خصائص العائلة الزوجية تسكن الشقق في المناطق العمرانية؛ في حين العائلات البطريركية استمرت في العيش في منازل عادية في الجبال أو مجتمعة في القرى أو الدوائر في أكواخ مبنية من الطوب والحجر. إقامة العائلة الجديدة في العمارات التي بُدِيت أصلاً لنموذج العائلة النووية، مما يعني أن هذه العائلة وجدت نفسها مضطرة في غالب الأحوال للتكيف مع شكل جديد للسكن، من خلال إتباعها آلية النقل من حيث دوائرها القرابية من جهة وتبني شكل السكن المستقل من جهة أخرى (Secretariat Social d'Alger, 1966).

مهنيًا حيث يركز النشاط الاقتصادي للعائلات الجديدة في القطاعات الفلاحية والثانوية في حين يكون نشاط العائلات التقليدية في القطاعات الأولية؛ وهذا التباين يترتب عنه تباين في شكل تنظيم العمل حيث تكون المكافأة في القطاع الأول مبنية على الأجر، مما يعني أن الفرد الأجير لا يعود يعتمد على الثروة العائلية ولكن على الراتب المستقر؛ فتزداد استقلاليته وحرية في مقابل العائلة الممتدة.

من حيث تحديد هوية الأشخاص، فإن العائلات الجديدة تتخذ شخصية أفرادها بناءً على قواعد الدولة المدنية وليس على انتمائه للقبيلة أو العرش.

ثقافياً تتواجد العائلات الجديدة حيثما يكون حجم التمدن مرتفعاً والعكس صحيح بالنسبة للعائلة التقليدية، وهذا ينطوي على خاصية أخرى أين تنتشر العائلة التقليدية يكون حجم تمدن الإناث منخفضاً بينما أينما تنتشر العائلات الجديدة يرتفع حجم تمدن الإناث. وهذا يقود إلى تأكيد خاصية أخرى وهي ضمن العائلة التقليدية حيث تكون التربية من مهام العائلة بينما يرتبط بالشكل العائلي الجديد اقتسام مهام التربية مع مؤسسات اجتماعية أخرى.

تنموياً تعتبر العائلة وحدة للإشباع البيولوجي والغذائي سواء تعلق الأمر بالعائلة التقليدية أو بالعائلة الجديدة. إلا أن العائلة التقليدية تنفرد بخاصية الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك والاستقلالية في معيشتها، كما أن الإنتاج يكون عائلياً، على عكس العائلة الجديدة التي يكون من خصائصها الاعتماد على الأجر واقتصاد السوق ووجود تقنيات حديثة في الإنتاج ومستوى اجتماعي وثقافي مرتفع، مما يعني أن الوسط الذي تنتشر فيه يتميز بالتطور (Secretariat Social d'Alger, 1966).

كما يمكن الفصل بين الشكّلين من حيث مستويات الغنى والفقير؛ ففي القطاع المتخلف تكون العائلة تقليدية سواء كانت فقيرة أو غنية، أما في القطاع الحديث فإن العائلة الميسورة تنتشر لتكوّن عائلات جديدة أكبر من عائلات العمال (مانع، بدون سنة).

ثانياً: آليات تكيف العائلة مع التغيير الاجتماعي

أ. آلية الاختيار الشخصي في مقابل الاختيار العائلي

لم يعد الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القروية كما كان في الماضي، فقد أصبحت رابطة الزواج تقوم على الإرادة الحرة لطرفي الأسرة من الزوج والزوجة أي الزواج بالرضا. فالزوجين في الأسرة الحديثة يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية؛ فالفتيان والفتيات عند بلوغهم سن الزواج تصبح عملية الاختيار للارتباط شغلهم الشاغل، على عكس ما كان في الماضي حيث كان الزواج مرتباً مسبقاً، وبالتالي الاختيار لم يكن يشكل أي إشكال للأفراد ففارس الأحلام معروف مسبقاً.

وبالرغم من الحرية الشخصية في الاختيار إلا أن الفرد يبقى يحتاج دوماً لمن يساعده عل ذلك فمن الناحية الاستشارية قد عَوَّض الأهل بأصدقاء العمل أو الحي، كما أن الاختيار من نفس الحي يعبر عن حالة امتداد للزواج الداخلي لكن بدلاً من أن يتم ضمن الدوائر القروية أصبح يتم ضمن المحيط الاجتماعي المشترك. وبدلاً من أن يترك الفرد أقاربه البيولوجيين في اختيار قرينته فهو يترك الأقارب الاجتماعيين من أصدقاء وزملاء العمل وغيرهم يقومون بذلك.

ب. آلية الزواج الخارجي لتوسيع الدائرة القروية

الزواج والنسب هما ميكانيزمين للنقل أحدهما للنساء والثاني للثروة، وفي بعض الأحيان يكون الزواج أيضاً ميكانيزماً لنقل الثروة والإرث معاً. وبالرغم من التغيير الاجتماعي الذي مس العائلة والزواج، فإن وظيفتها في هذا المجال بقيت مستمرة بل وتدعمت أكثر فالزواج الخارجي، وإمكانية الحصول على الإرث من الوالدين معاً، أعطت أهمية للقروية الثنائية الأبوية والأمومية وأصبحت لها نفس الأهمية والمكانة بالنسبة للطفل، كما أنها وسَّعت من دائرة قرابة الابن.

ت. آلية التقلص في مقابل الامتداد

إن عملية تقلص العائلة الواسعة لتصبح أسرة زواجية نووية، ليست نتيجة للتطور وحده، بل تكتسب معانيها من سعي هذه المؤسسة الاجتماعية لتلبية المقتضيات الحالية؛ فتصبح بالتالي تسعى للتوافق البنائي الوظيفي بتحقيق التوازن حيث تكيف شكل البنية يؤدي إلى تسهيل القيام بالوظائف الواجبة في مرحلة معينة. أما إذا لم تتمكن من القيام بذلك فهي مدعوة لفسح المجال لنمط آخر يكون قادراً على القيام بها استجابة لمقتضيات التطور.

في نفس هذا الاتجاه للتغيير يذكر زهير حطب (1981) عن دوركايم قوله إن الأسرة الزوجية الصغيرة هي نتاج لحركة التطور المنتظمة نحو التخصص والتمايز المصاحبين للواقع الاجتماعي المتنامي التعقيد. وكان يؤكد أن تقلص حجم الأسرة ينجم عن توسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد معه في علاقة مباشرة.

ث. آلية التواصل في مقابل العزلة

حافظت الأسرة الجزائرية الجديدة ذات الطابع النواتي على علاقاتها القرابية والاجتماعية. فعلاقة أسرة الإنجاب بأسرة المنشأ أو التوجيه لم تنقطع والتواصل بينهما مستمر لتحقيق التوازن المطلوب في ظل مجتمع يعرف تقلبات اقتصادية بشكل متسارع وغير مستقر. فعزلة الأسرة النواتية ليست حتمية فقد نقل زهير حطب (1981) عن دوركايم أنه لم يشبه أبداً عملية التقلص الأسري بصورة المجتمع المؤلف من تجمع النوى الصغيرة المنعزلة كل عن بعضها البعض، فهو يرى في نظرية القطاعات الثانوية "أن الأسرة الزوجية النواتية" تبقى دائماً منغمسة حتى الأعماق بشبكة علاقات أوسع وتصبح القطاع العائلي المركزي (بمفهوم مجموعة الأسر التي ترتبط ببعضها بعلاقات القرابة والدم أو المصاهرة) فتحافظ بقطاعات ثانوية: رأسية "Ascendants" وهابطة "Descendants" ومتفرعة أفقياً "Collatéraux" وتتابع لعب الأدوار إلا أنها تفقد سلطة فرطها" (حطب، 1981).

إن هذا النمط من أنماط الأسرة ليس نتيجة ضرورية بحد ذاته، لكنه تعبير عن التكيف الوظائف مع متطلبات التغيير الاجتماعي، وتكيف آخر مع الحراك الجغرافي والاجتماعي والقيمي التي اقتضتها البنية الجديدة للنشاطات المهنية المستحدثة.

ج. المسؤولية المدنية والشخصية مقابل المسؤولية القرابية

أصبح الفرد في الأسرة الحديثة حراً، وأصبحت له شخصية قانونية وأصبح مسؤولاً عن نفسه وعن اتجاهاته وعليه أن يرسم سياسته الخاصة، ويختار أسلوبه في الحياة وفي التفكير والعمل. فالعائلة الممتدة لم يعد بوسعها تأمين كل حاجيات أفرادها، كما أن الثقافة والقيم الجديدة في المجتمع بعد ظهور الدولة وممارستها حق الضبط الاجتماعي، ورعاية التعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية والمرافق العمومية، ساعدت الفرد على التحرر من تبعيته للعائلة الممتدة. ولقد زاد تدخل الدولة في حياة الأسرة، والتي أضحت الموجه الحقيقي للكثير من قضايا الأسرة. فمصالحها الإدارية هي التي تمنح الشرعية لعقد الزواج بعدما كان يكفي فقط بمباركة إمام المسجد، والمولود الجديد لا يتحصل على حقوقه مستقبلاً إلا إذا كان يحمل الوثائق الرسمية التي تحدد تاريخ ميلاده ونسبه. كما أن أخطاء وجنح القصر تقع على كاهل الأهل، وهكذا فإن الدولة تقلص بدورها من

سلطة الأب المطلقة وتجعلها تضيق شيئاً فشيئاً؛ وبالتالي فإن الفرد أصبح مسؤولاً عن تصرفاته وسلوكياته أمام الدولة ومسالحيها، قبل أن تكون مسؤوليته أمام الأهل والأقارب.

ح. آلية توسيع علاقات التفاعل إلى خارج القرابة

إن انتقال الأسرة إلى المناطق الحضرية واستقلالها عن سكن الوالدين، جعل الدرجة القرابية غير كافية بمفردها لتحديد وتيرة التفاعل ضمن الوسط العائلي، فلقد أخذت تنمو علاقات التفاعل خارج هذا الإطار مع الأصدقاء وزملاء العمل، وحتى في حالة إنشاء علاقات مع الأسر التي تربطها بها صلات القرابة. فإن هذه العلاقات لم يعد لها طابع شكلي أي لأنها من العائلة بل أخذت تكتسب مع مرور الزمن الطابع الانتقالي، أي علاقات على أساس السمات المشتركة وهموم وخصائص واحدة. وفي هذا المجال فإن العلاقات والروابط العائلية تفقد في هذه الحالة طابعها الإلزامي كضرورة صلة الأرحام.

ورغم أن أسر المنشأ التي عاش فيها الزوجان أو الأسر العائلية الأخرى، تبقى نقطة ارتكاز ومصدر دعم لغالبية الأسر الزوجية النووية وتستمر في تقديم الخدمات المعنوية أو المالية لها؛ فإنه يلاحظ من الدراسة الميدانية نزوع بعض الفئات المتعلمة الجامعية إلى أن تكفي نفسها بنفسها معتمدة على كفاءاتها وقدراتها الذاتية وهي وإن كانت قليلة نسبي لكنها في تزايد مستمر مع الزمن.

خ. آلية استمرار تعايش النموذج العائلي التقليدي مع النموذج الجديد

إن التطور الذي يطرأ على بنيات المجتمع الجزائري، وبالأخص الجانب المادي يتحقق بوتائر سريعة. وأن الأوضاع التعليمية والنفسية والمعنوية لقطاع واسع من جيل جديد، تتطور أيضاً ولكن ببطء شديد من حيث العقلية والذهنيات، ويؤدي هذا التفاوت إلى عدم تكيف وانسجام الجماعات سلوكياً وقيماً مع التغيرات المتسارعة والمفاجئة على القاعدة المادية للمجتمع مما يجعلها غير قادرة على استيعاب هذه التغيرات الجديدة، فتجد نفسها مضطرة إلى الاعتماد على الأسس القديمة المستمدة من النموذج التقليدي وتستنبط منه أشكالاً جديدة للتكيف الاجتماعي النسبي.

كما لوحظ أيضاً من خلال عدة دراسات أن القرابة تؤدي دوراً حيوياً في تطور عمليات الهجرة. فهي توفر الحماية الأخلاقية لعائلات الطبقة العمالية التي تكون في أوضاع صعبة في المدن والمناطق الصناعية. وهكذا فإن القرابة وإن لم تعد قادرة على تأمين جزء من التكفل المادي لأعضائها فهي تحتفظ على الأقل بوظيفة الحماية الأخلاقية

الضرورة لوظيفة المجتمع الكلي حيث بقيت كجمال له الأولوية أين الأفراد يلجئون إليها عند الضرورة.

د. دور التصنيع في تعايش الأجيال

أغلب الاستطلاعات بينت أن القرابة اليوم حاضرة كما كانت في الماضي، حيث أن عدم تعايش الأجيال (الشباب والأصول) كانت ممارسة عادية في النظام القديم وليس فقط في المدينة المعاصرة. فقد كانت الوفيات في العهد القديم أكثر انتشاراً مما ترتب عليها حرمان ابن عشرين سنة في غالب الأحيان من أن يعايش الأجداد الأحياء، وفي الكثير من الأحيان أحد آبائه في هذه السن يكون قد توفي، لكن بعد المجهودات الطبية وتطور الصحة التي رافقت ظهور المجتمع الصناعي، أصبح معدل الأعمار مرتفعاً، الأمر الذي جعل من الممكن لابن العشرية سنة أن يكون له عدة أجداد أحياء، وفي بعض الأحيان أجداد الأباء أيضاً.

فالصناعة إذن لم تفجر العائلة بل بالعكس عملت على تمديد إمكانية الأعمار وجعلت القرابة ممتدة ومكنت من ربط العلاقات مع الأصول إلى تاريخ متقدم جداً من دورة الحياة، ويسمح أيضاً بنقل القيم فيما بين الأجيال مباشرة.

ذ. آلية التجاور السكني

بعدما كان نمط السكن المشترك الذي جمع الأجيال تحت سقف واحدة، بمثابة قاعدة عامة في الماضي فإن الأنماط الأسرية الجديدة تفضل الانفصال عن سكن الوالدين، وغالباً ما تكون الإقامة بجوار الوالدين أو في نفس الحي بالنسبة لأقارب أحدهما، أي بالنسبة للزوج أو الزوجة. وتلجأ الأسر الجديدة لهذه الطريقة في السكن من أجل تأمين الحصول على المساعدة اللازمة عند الحاجة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق عدم تدخل الأهل في شؤونهم الشخصية، مما يحقق لها حرية أكثر في ممارسة حياتهم بحرية اعتماداً على تجربتهم الخاصة (Camille LACOSTE-DUJARDIN, 1991).

إن الجيل الجديد خاصة الإناث يتطلعن أكثر إلى أخذ زمام مستقبلهم بأنفسهم فهو جيل لا ينظر إلى الماضي كثيراً، بل يعيش حاضره بعيداً عن التأثيرات الخارجية. وحتى عند الأسر الميسورة فإن الاستقلالية عن الأهل مطلب مرغوب فيه، حيث تُشيدُ بنايات بطوابق لكل ابن متزوج طابقاً خاصاً به يعيش فيه مع زوجته وأولاده بشكل مستقل. وما يجمع اليوم الأجيال تحت سقف واحد هو الحاجة لا غير، فأزمة السكن تكاد تكون الحائل الوحيد أمام استقلال الأسر الزوجية عن الأصول.

ويعتبر الحراك الجغرافي ميزة أساسية للأسرة النووية التي لم تعد ترتبط بأرض الأجداد التي فقدت دورها الاقتصادي كمصدر مادي وحيد للعائلة الموسعة. وعموماً فإن آلية الانفصال عن الأهل هو من أجل ضمان الاستقلالية الزوجية وليس من أجل القضاء على العلاقات القرابية الحميمة.

المراجع

1. Camille LACOSTE-DUJARDIN (1991). L'Etat du Maghreb, sous la direction du Camille et Yves LACOSTE. Casablanca : édition le Fennec, p 219.
2. Secretariat Social d'Alger (1966). Les nouvelles familles. In « la revue Information Rapide ». Fiche Technique, Bulletin Mensuelle, Série N°4. Alger, p29.
3. جبهة التحرير الوطني (1976). الميثاق الوطني. الجزائر: بدون دار نشر، ص166.
4. زهير حطب (1981). السلطة الأبوية والشباب، دراسة ميدانية اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها. بيروت: معهد الإنماء العربي، ص249.
5. السيد محمد البدوي (1988). المجتمع والمشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص121.
6. عبد العزيز سعد (1996). الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 12.
7. علي مانع (بدون سنة). جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الاجتماع الإجرام المقارن. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص96.
8. المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (2001). لجنة تقييم مشروع تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001"، الدورة العامة التاسعة عشر، ص26.
9. محمد بومخلوف (2001). التحضر: التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية. الجزائر: ص135.
10. المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (2000). المرأة والرجل في الجزائر، صورة إحصائية، دراسة وطنية حول الجندر. الجزائر: مطبعة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط، ص 44.